



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي

## دراسة تحليلية لبيئة الاعمال في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

- د. عقبة ريمي

إعداد الطلبة:

- غربي نزار

- قروي ضياء الدين

- هبيته زهير

السنة الجامعية: 2022 / 2023



## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بيئة الاعمال في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعتمدها الهيئات العالمية التي تختص بجانب الاستثمارات في الدول والتي تقيس مدى جاهزية بيئة الأعمال لاستقبال الاستثمارات المحلية أو الأجنبية وذلك ليتسنى للمستثمر بأخذ القرار الصائب بالاستثمار أو عدمه، وقد تم الاعتماد في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله نقوم بوصف وتحليل مختلف متغيرات الدراسة في الفصل الأول، كذلك التطرق إلى عرض وتحليل مختلف المؤشرات في الفصل الثاني، وقد تم الاعتماد في ذلك على مجموعة من التقارير التي يقوم البنك الدولي بنشرها في فترات مختلفة، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أن مؤشرات الجزائر التي تقيس بيئة الأعمال تقع في الفئة الضعيفة أو المتوسطة، وذلك بسبب مختلف العراقيل التي تواجه المستثمر أو بسبب القوانين والتشريعات التي تفرضها الدولة في هذا الشأن، لذلك وجب على الجزائر التحسين من القطاع الاقتصادي بها، ومختلف القطاعات الأخرى المرتبطة به لتحسين بيئة الأعمال بها ومن ثم استقطاب مختلف الاستثمارات وتنوعها.

## Summary

This study aims to analyze the business environment in Algeria, through a set of indicators adopted by international bodies that specialize in investments in countries, and that measure the readiness of the business environment to receive local or foreign applications, so that the investor can take the right decision to invest or not. This is based on the descriptive analytical approach through which we describe and analyze the various variables of the study in the first chapter, as well as addressing the presentation and analysis of the various indicators in the second chapter, and this has been relied upon on a set of reports that the World Bank publishes in different periods, and through these The study concluded that the indicators of Algeria that measure the business environment fall into the weak or medium category, due to the various obstacles facing the investor or because of the laws and regulations imposed by the state in this regard, so Algeria must improve its economic sector, and the various other sectors related to it. It is used to improve its business environment and then attract and diversify various investments.

## فهرس المحتويات

..... الملخص
..... فهرس المحتويات
..... فهرس الجداول
..... مقدمة. أ

### الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

5 ..... تمهيد
6 ..... المبحث الاول ماهية بيئة الاعمال
6 ..... المطلب الاول: تعريف بيئة الاعمال وأهميتها
11 ..... المطلب الثاني: مقومات بيئة الاعمال
19 ..... المبحث الثاني: الدراسات السابقة
19 ..... المطلب الاول: الدراسات بالعربية
23 ..... المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية
25 ..... خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: دراسة تحليلية لبيئة الاعمال في الجزائر

27 ..... تمهيد
28 ..... المبحث الاول: بيئة الاعمال في الجزائر
28 ..... المطلب الأول: مؤشرات تحليل بيئة الأعمال في الجزائر
32 ..... المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال في الجزائر
39 ..... المبحث الثاني: تحليل بيئة الاعمال في الجزائر
39 ..... المطلب الأول: تحليل موقع الجزائر في مؤشر ممارسة الأعمال
44 ..... المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات الكمية لمناخ الأعمال في الجزائر
50 ..... خلاصة الفصل
50 ..... الخاتمة
50 ..... قائمة المراجع

## فهرس الجداول

ر ص	عنوان الجدول	ر ج
31	مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2015-2019)	(01-02)
32	المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015	(02-02)
34	ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019	(03-02)
36	ترتيب الجزائر في تقارير التنافسية للفترة 2007-2019	(04-02)
38	مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في الجزائر وبعض الدول العربية 2010/2011	(05-02)
39	مؤشر دفع الضرائب في الجزائر وبعض الدول العربية 2010/2011	(06-02)
40	مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر وبعض الدول العربية 2010/2011	(07-02)
41	مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر وبعض الدول العربية 2010/2011	(08-02)
42	تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال العالمي	(09-02)
46	تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2007-2018	(10-02)



مقدمة

### تمهيد

يتزايد اهتمام المؤسسات في الوقت الحالي بموضوع البيئة التي يقوم العاملون فيها بأداء المهمة الموكلة إليهم وأخذت هذه المؤسسات تدرك أن فهم بيئة العمل قد أصبح الأسلوب الأمثل للتعرف إلى المؤشرات ذات الأثر المباشر في سلوك العنصر البشري ودوافعه أداؤه، والوسيلة الرئيسية لتحسين الأداء الوظيفي وتطويره وزيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال تلبية حاجات العاملين النفسية والاجتماعية والمادية.

ومن جانب أن الآفاق الاقتصادية التي انتهى إليها علم الاقتصاد وتحليل النمو من المنظور الجزئي بالاعتماد على الشركة وقرارات الاستثمار، يجعل من الضروري دراسة البيئة والوسط الذي تتواجد فيه زيادة على مجموعة العوامل المشتركة من خلال كفاءة ونوعية جيدة للمؤسسات المتعلقة بنوعية المكان التي تتشكل فيه الفرص والحوافز مقارنة مع القيود والعراقيل وفرض تكاليف غير ضرورية وخلق احتمالات مجهولة ومخاطر ضخمة.

لذلك لابد من دراسة بيئة الأعمال فهي المتحكم الأول والأساسي في الاستثمارات وما يحكم بيئة الأعمال هي المؤسسات التي تعمل في تلك البيئة إضافة إلى مختلف القوانين والتشريعات التي تعتمدها تلك الدول، ويكون قياس بيئة الأعمال من خلال تطبيق مجموعة من المؤشرات التي اعتمدها كبرى المؤسسات في العالم من أهمها البنك الدولي الذي يقوم بنشر العديد من التقارير التي تخص بيئة الأعمال والتي تختلف باختلاف المؤشرات التي تقيسها والجزائر واحدة من هذه الدول التي تخضع لهذا القياس من خلال تطبيق المؤشرات المنصوص عليها في هذه التقارير لقياس بيئة عملها.

نقوم من خلال هذه الدراسة إلى تحليل بيئة العمل في الجزائر من خلال دراسة مختلف المؤشرات التي جاءت بها هذه التقارير ومقارنة مكانتها ومرتبته مع دول مختلفة من العالم، وذلك لمحاولة الاجابة عن التساؤل: كيف يمكن تحليل بيئة الأعمال في الجزائر؟.

### الاسئلة الفرعية:

وللوصول إلى الاجابة المثلى للإشكالية المطروحة ارتينا إلى تقسيمها إلى تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ماهية بيئة الأعمال؟
- فيما تمثلت مقومات بيئة الأعمال؟
- ما هي المكانة التي تحتلها بيئة الأعمال في الجزائر من خلال تقارير البنك الدولي المختلفة؟

### أهداف تقرير التربص

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تسليط الضوء على واقع مناخ الأعمال في الجزائر، من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية الخاصة بترتيب وتقييم أداء الدول من أجل التنافسية و استقطاب الاستثمارات، مع السعي إلى إبراز أهم الصعوبات والمعوقات التي يواجهها مناخ الأعمال في الجزائر، خروجاً بجملة من النتائج التي تعكس واقعه وحالته.

### أهمية تقرير التربص

يستمد التقرير أهميته بالنظر لأهمية بيئة العمل ودراستها في الوقت الراهن، فهذه الأخيرة تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء المنظمة بصفة عامة وأداء الأفراد بصفة خاصة، لذلك نجد أن أغلب المنظمات اليوم تولي أهمية كبيرة لتحليل بيئة العمل سواء الداخلية والخارجية، مما يوصل المؤسسة لمعرفة الأخطاء وتصحيحها.

### منهجية البحث

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي من خلال التقديم العام للمتغيرات (المؤشرات) محل الدراسة، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التحليلي لتحليل نتائج تقييم بيئة الأعمال في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية كما جاء في التقارير المختلفة.

## تقسيم تقرير التريص

تضمنت هذه الدراسة محورين مسبقين بمقدمة عامة حول الموضوع ومنتهاين بخاتمة

تضم أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وتمثل المحورين في:

**الفصل الأول:** والمعنون بالادبيات النظرية للدراسة، والذي قسم إلى مبحثين حيث جاء

المبحث الأول بعنوان ماهية بيئة الاعمال والذي يضم مطلبين حيث عنون المطلب الأول

بتعريف بيئة الاعمال واهميتها والمطلب الثاني بمقومات بيئة الاعمال أما المبحث الثاني فقد

ضم الدراسات السابقة وقسم إلى المطلب الأول بعنوان الدراسات بالعربية، المطلب الثاني

عنون بالدراسات بالأجنبية الخاصة بالدراسة.

**الفصل الثاني** والذي جاء بعنوان دراسة تحليلية لبيئة الاعمال في الجزائر، وقسم بدوره

لمبحثين كانا على التوالي بيئة الاعمال في الجزائر، تحليل لبيئة الاعمال في الجزائر، ويضم

كل منهم تحليل لبيئة الأعمال في الجزائر بمؤشرات مختلفة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية للدراسة

### تمهيد

تعتبر بيئة العمل الحيز والمحيط الذي يعمل فيه الموظف داخل المؤسسة وهي تعد عاملا هاما في تحقيق طموحاته وأهدافه، خاصة اذا كانت واضحة المعالم، حيث يحتك ويتفاعل فيها مع الآخرين، فإن كانت بيئة العمل تؤثر في الموظف والمدرس خصوصا في كمية الجهد الذي يبذله وفي قوة دافعيته وفي روحه المعنوية وفي درجة ارتياح اتجاه مؤسسته، فهذا سوف يؤدي إلى بروز قيم الالتزام وتحمل المسؤولية، وعليه سنتطرق في هذا الفصل لمختلف تعريفات بيئة العمل ونتعرف على أهمية هذه البيئة كذلك التطرق لأهم مقوماتها، إضافة على التعرف على دراسات سابقة قد تناولت بيئة الأعمال بشكل أو بآخر.

### المبحث الأول ماهية بيئة الأعمال

يعتبر مصطلح بيئة الأعمال من المصطلحات المعاصرة التي ظهرت للوجود فهي من المصطلحات المركبة بين عنصرين، ولحادثته تباين الآراء حول ماهيته وتكوينه، من خلال هذا المبحث نتطرق إلى بيئة الأعمال ومختلف الجوانب التي تتعلق بها.

#### المطلب الأول: تعريف بيئة الأعمال وأهميتها

من خلال هذا المطلب نتعرف على التعريفات المختلفة لبيئة الأعمال، إضافة إلى الأهمية التي تكتسبها في أوساط العمل والمؤسسات.

#### أولاً: تعريف بيئة الأعمال

تعددت الآراء حول تعريف بيئة العمل بتعدد الباحثين في هذا المجال، نذكر من هذه التعريفات ما يلي:

**التعريف الأول:** هي مجموعة متغيرات واحداث قد تتكون داخل محيط معين وهو المؤسسة او الوظيفة، ويمكن للإدارة المسؤولة التحكم بها وبشكل مباشر واكيد، وكل بيئة عمل تختلف عن الأخرى. وهي كل مكان يتواجد فيه الأشخاص للعمل مقابل الحصول على المال والرزق، ويستطيع المدير العام التحكم في اداء العاملين وخلق بيئة مختلفة من خلال اسلوبه مع الموظفين والأوامر التي يشير بها<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** هي تنظيم اقتصادي يقوم فيه المنظم بالجمع بين عوامل الإنتاج والتنسيق بينها من أجل إنتاج سلعة أو خدمة لبيعها في السوق بأكبر ربح ممكن، وثمة أنواع متباينة من المشروع، فمن ناحية الملكية؛ يفرقون بين المشروع الخاص والمشروع العام والمشروع المختلط والمشروع التعاوني، ومن ناحية الشكل القانوني هناك المشروع الفردي الذي يملكه شخص، والشركة سواءً أكانت من شركات الأشخاص أم الأموال<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> منى خالد عكر، أهمية بيئة العمل في تحقيق الابداع الوظيفي، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 11، 2020، ص 29.

<sup>2</sup> بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د س، ص 77.

**التعريف الثالث:** البناء السياسي والإداري والاقتصادي والقانوني في الدولة، بالإضافة إلى توفر الأمن، وتأمين الموارد البشرية والموارد المالية، وتأمين الأجهزة التقنية (التكنولوجية) الملائمة، وتجهيز البنى التحتية المادية، والتي تسهم بدرجة كبيرة في تنظيم الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وحماية الملكية، وكذا القيم والثقافة السائدة لدى أفراد المجتمع في تصورهم عن المال والعمل، وتحكم سلوكهم إزاء ذلك<sup>1</sup>.

**التعريف الرابع:** يعرفها إمري وترست (EMERY ET TRIST) هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة، كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافه<sup>2</sup>.

**التعريف الخامس:** هي جميع الظواهر خارج المؤسسة ولديها إمكانات التأثير عليها<sup>3</sup>.

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن بيئة الأعمال هي الحيز الذي يضم مختلف التدابير القانونية والادارية وحتى السياسية، إضافة إلى مختلف البنى التحتية التي يحتاجها الأفراد والمؤسسات للقيام بالأعمال المختلفة لتوفير العمل والمال وتحكم في سلوكهم المختلف.

إن بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تتصف بعدة خصائص، يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها دراسة هذه البيئة ومن ضمن هذه الخصائص<sup>4</sup>:

– **التعدد:** تتسم بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات بتعدد وكثرة المتغيرات التي تؤثر على أداء مؤسسات الأعمال، فالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية والقانونية

<sup>1</sup> حسن محمد الرفاعي، أركان بيئة الأعمال المساهمة في تنمية العالم الاسلامي، المؤتمر الدولي للتنمية (التنمية المستدامة في العالم الاسلامي في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الأزهر، مصر، 2007، ص 07.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 28، 29.

<sup>3</sup> حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 46.

<sup>4</sup> بلقاسم أمحمد، بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر، 2011، ص 48، 49.

والتكنولوجية هي فقط جزء من المتغيرات التي تؤثر على ممارسة الأعمال، ومن ثم فإن هذه المؤسسات يجب أن تدرس تأثير كل متغير من هذه المتغيرات على استراتيجياتها؛

– **التعدد:** بالإضافة إلى تعدد وكثرة المتغيرات التي تعمل في ظلها مؤسسة الأعمال

فإن هذه المتغيرات معقدة في تأثيرها على عمل المؤسسة، فالمتغيرات الاقتصادية، على سبيل المثال يمكن تحليلها على مستوى البيئة المحلية وأيضا على مستوى البيئة الدولية ثم التحليل على مستوى صناعة معينة؛

– **الارتباط:** يوجد ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات مما يزيد

من درجة

– تعدد التحليل، فالمتغيرات التي تحدث في عناصر البيئة الاقتصادية قد تكون

مرتبطة ببعض

– متغيرات البيئة الاجتماعية والسياسية؛

– **الاستمرارية:** إن تأثير متغيرات البيئة الخارجية على المؤسسات يتسم بالاستمرارية،

مما يستلزم أن تكون عملية تحليل البيئة عملية مستمرة في عناصرها ومتغيراتها؛

– **التمييز:** يوجد هناك اختلاف من بيئة مؤسسات الأعمال معينة إلى أخرى، بمعنى أن

التباين يكمن في:

- درجة تأثير المتغيرات على كل منها؛
- عدم الثبات والطبيعة المتغيرة للبيئة من خلال التغيرات والتقلبات المتسارعة؛
- صعوبة السيطرة والتحكم في المتغيرات البيئية فالمتغيرات السياسية أو الاقتصادية، مثلا يمكن التنبؤ ببعضها والتأثير النسبي عليها أما السيطرة الكلية فهي صعبة.

ثانيا: أهمية بيئة الأعمال

لا شك أن وجود بيئة عمل مثالية ومشجعة للعمل تعتبر مقوما أساسيا لنجاح أي مؤسسة في القرن الحادي والعشرين، وفيما يلي بعض النقاط التي تبرز أهمية وجود بيئة عمل فعالة في عدة أمور أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

**1. القدرة على بناء ميزة تنافسية:** اما أن تكون طرفا فاعلا في عالم الأعمال المنفتح واما سنعاني المؤسسة كثيرا، فقد اصبحت التنافسية من اهم التحديات التي تواجه أي ادارة في القرن الحادي والعشرين في ظل الانفتاح العالمي، الذي جعل أي شركة تحت ضغط المنافسة الشرسة من الشركات المحلية والأجنبية على حد سواء، وقد رفعت المنافسة الشرسة التي نراها اليوم شعارا لا يستطيع أحد التملص منه و إلا هلك ألا وهو (البقاء للأصلح)، فلكي تبقى الشركة في الواقع وتنمو لابد أن يكون لديها القدرة على الاستمرار في المنافسة، وإنما يكون ذلك من خلال بناء ميزة تنافسية لها، ولكن الأهم أن نتعرف على الميزة التنافسية.

**2. الاستثمار الأعظم هو الاستثمار في البشر:** يقول الدكتور ماهر: (لا يمكنك أن تدير منظمة بدون ناس، هذه حقيقة لا يمكن أن تغيب عن أصحاب عمل أو مدير، فمادام هناك عمل وأهداف مطلوب انجازها فلا بد أن يتم ذلك من خلال آخرين، حتى اذا تم العمل من خلال أجهزة وآلات، فإن الناس هم الذين يشغلونها)، وليس ذلك فحسب، بل إن حقل الموارد البشرية قد شهد في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا بشكل عام، وخاصة في الاتفاق الكبير على عمليات التنمية والتطوير وإنما يرجع ذلك للقناعة الشديدة من الإدارة بأن المنظمة لا يمكن أن تحقق أهدافها من خلال أصولها المادية دون تركيز جزء من اهتمامه على الأصول البشرية ويكون هذا الاهتمام من خلال سياسات واستراتيجيات تتصف بالكفاءة والفعالية في كل وظائف ادارة الموارد البشرية مثل: التدريب، تخطيط القوى العاملة،

<sup>1</sup> مغربي السعيد، بيئة العمل في المنظمات (دراسة تحليلية)، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسيمسيلات الجزائر، 2022، ص 94، 95.

الاستقطاب والاختبار والتعيين، تقييم الوظائف تحليل العمل، تقييم الأداء، بل أصبح لهذا المورد البشري أثر فعال، حيث أصبح يمثل جزءا هاما من رأس المال الفكري، حيث تمثل المعرفة والمهارات والقدرات التي يتمتع بها الأفراد ورأس المال البشري عادة ما ينعكس من خلال تعليم وخبرة الأفراد، وكذلك ينعكس من خلال مهارات محددة يكتسبها الأفراد.

### 3. زيادات العائد المادي للشركة: حيث أثبتت العديد من الدراسات العالمية وجود

علاقة ارتباطية وثيقة بين العائد المادي للشركات ومدى الرضى الوظيفي لموظفيها، لذا ينبغي أن يكون الهدف الأسمى هو توفير بيئة عمل مثالية تهدف بشكل رئيسي، لزيادة إنتاجية الموظفين مما يساهم بدوره في رفع مستوى رضى عملاء المنشأة، مما يؤدي إلى تحقيق أفضل العوائد المالية وغير المادية فالكمل مشاركون في الربح.

### 4. بيئة العمل هي مرآة الشركة الحقيقية: يقول لایل سوسمان مخاطبا مسؤولي

الشركات: لست في حاجة إلى دليل لتدرك أن الناس يحبون التعامل مع المؤسسات التي يحترمونها، وحين تتم ترجمة هذا الارتباط العاطفي إلى أرقام وحسابات، يطلق عليه اسم السمعة الطيبة، وعندما تتم مراجعة حسابات الشركات، لمعرفة قيمتها في السوق، تكون السمعة الطيبة احدى العوامل لتقييم ذلك.

### 5. رفع الإنتاجية وتحسين الجودة: يعد مشاركة الموظفين في صناعة القرار وما

يؤديه من رفع الإنتاجية وتحسين الجودة من أهم العناصر التي تساهم في بيئة العمل الفعالة في ايجادها وفي هذا الصدد يقول كيز بلانشادر: لقد اكتشف المديرون الأمريكيون بسرعة أن حجر الزاوية في العديد من برامج العمل اليابانية هو منحج السلطة للموظفين لاتخاذ القرارات التي تتعلق بأعمالهم، فعلى سبيل المثال: أصبحت دوائر الجودة، مجموعات من الموظفين تجتمع بانتظام للتوصل إلى بعض الطرق لتحسين أداء الشركة، فصارت أسلوبا يابانيا شائعا للمشاركة في صناعة القرار، وتتمتع القرارات التي تتخذها دوائر الجودة باهتمام الإدارة العليا وتقديرها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مغربي السعيد، المرجع السابق، ص 95.

المطلب الثاني: مقومات بيئة الاعمال

تميز بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية بقدرتها على جذب الشركات الاستثمارية (المحلية والأجنبية) من خلال تفعيل التدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار وتنظيم وحماية الاستثمار وتعمل هذه التدابير على تحسين بيئة الأعمال وجعلها بيئة سليمة وأكثر ملائمة.

اولا: التدابير العامة

إن التدابير التي تعمل على تحسين بيئة الأعمال والتي تنشط فيها كافة الشركات والأنشطة في الاقتصاد تمكن هذه الأخيرة من تعزيز تنافسيتها بصفة خاصة، وتنافسية الاقتصاد بصفة عامة كما أن البيئة التي تتميز بالأمن والاستقرار في الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والمالية، إضافة إلى توافر أوضاع اجتماعية وثقافية مقبولة، كلها عوامل هامة لتحقيق بيئة سليمة لممارسة الأعمال.

1. التدابير الخاصة باستقرار الأوضاع السياسية والقانونية: لا ينجم عن اندلاع

الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار، سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي عتبة ضرورية للولوج إلى بيئة أعمال سليمة ومشجعة للاستثمار. حيث تفيد العديد من الأبحاث أن هناك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار وذلك لأن الاستقرار السياسي والأمني، يعتبر من بين العوامل التي تلعب دورا كبيرا في عدم إثارة مخاوف الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال الشركات الأمريكية لم يسمح لها من طرف الإدارة الأمريكي الاستثمار في كوبا أو العراق أو إيران، حتى ولو كان هذا الإجراء يجعل المحال حرا للشركات المنافسة لها (اليابانية منها أو الأوروبية)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Charles Albert michalet, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, economica, paris, 1999, p74.

كما يرتبط الاستقرار السياسي يعرف بالفساد الإداري، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة و السليمة، وعدم وضوح قواعد اللعبة، مما يؤدي إلى عدم الامكان من اتخاذ القرارات الاقتصادية، في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة.

إن عدم وجود استقرار سياسي لا يشجع على الاستثمار لأنه يؤدي إلى امتناع المستثمرين عن إقامة مشاريعهم، وحتى وجود فترات صغيرة جدا من الاستقرار، تؤدي إلى إلغاء المشاريع أو قطع التحويلات، لذلك فإن توافر الشروط السياسية والقانونية المستقرة و الشفافة، تسمح بضمان جو من الثقة والطمأنينة لدى المستثمرين. ولكن بيئة الأعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي والأمني، بل إنها تتطلب نوعا من الاستقرار القانوني أيضا، لأن القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع الموردين، أو بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف<sup>1</sup>.

**2. التدابير الخاصة باستقرار الاوضاع الاقتصادية والمالية:** إن تجسيد التدابير التي تخص في عمومها الجوانب الاقتصادية والمالية لها انعكاسات إيجابية على الاستثمار وخاصة الاستثمارات الاجنبية، ومن ثم تحسين مستوى الأداء لأجل اجتذابه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>2</sup>:

**أ. تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي:** أي معالجة كل الاختلالات التي يحتمل أن تميزها، لكون أن هذه الاختلالات في عمومها قد تؤدي إلى نفور الشركات الأجنبية وصرفها النظر عن الاستثمار في تلك الظروف. في هذه الحالة يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكمية و المتمثلة في توازن الميزانية توازن ميزان المدفوعات معدل التضخم معدل المديونية الخارجية استقرار أسعار الصرف، وتلعب سياسة الاقتصاد الكلي

<sup>1</sup> بختة فرحات، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009، ص 63.

<sup>2</sup> فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 174، 176.

دورا مهما في تحسين بيئة الأعمال من خلال تحديد النمو وحذب الاستثمارات الأجنبية ومن ثم السرعة في التكامل العالمي عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ب. التدابير المتعلقة بشروط الانفتاح الاقتصادي: تعمل بيئة الأعمال الداعمة للتنافسية على تكريس الإطار القانون للإجراءات انفتاح اقتصاداتها على الاقتصاد العالمي، ومن لم تسريع وتيرة تجسيدها واقعيًا، إذ كلما كانت درجة الانفتاح عالية، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة ملائمة بيئة الأعمال لاحد الماب الاستثمارات الأجنبية.

3. التدابير الخاصة باستقرار الأوضاع الاجتماعية والثقافية: إن التركيز على الجانب السياسي والقانون، وكذا الاقتصادي لا يكفي لتحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جذبا للاستثمار، ذلك لأن نوعية الحياة الاجتماعية أي المستوى الحقيقي الذي تميز الجانب الاجتماعي والثقافي بوثر كذلك على بيئة الأعمال وعلى مدى جاذبيتها للاستثمارات. لذا نجد أن اهتمامات المستثمرين الأجانب لنصب على الجانب الاجتماع والقابل للدول السحيقة ومن خلال معرفتهم على نمط المعيشة، نظم التعليم ومستويات الأمية، نمط الاستهلاك أنذواق المستهلكين معدلات أمر السكان عدد المواليد والوفيات وتوزيعهم الجغرافي (بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية على الطالبة) وكذلك العادات والتقاليد السائدة على مستوى الاعلام، النقابات العمالية ودورها وعدد وحدة الإضرابات معقل الغيابات، مواظبة العمال...)، اللغات المستخدمة.. وغيرها. ومن بين التدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والثقافية، تقديم حرية أكثر لوسائل الإعلام فتح دور الثقافة العارية الفقر والجريمة، زيادة مستوى التعليم، زيادة دور المرأة في المجتمع... الخ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فارس فضيل، المرجع السابق، ص 176.

### ثانيا: الاطار التنظيمي والتحفيزي

ان حسين بيئة الأعمال وحملها أكثر جذبا للاستثمارات، يتطلب تدعيم وترقية الاستثمارات، ذلك لأن هذه الأخيرة تعتبر مطلبا أساسيا من متطلبات تعزيز التنافسية، لذا من أجل تدعيم الإرادة القوية في الانفتاح أكثر على الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها، ومن ثم إفساح المجال الواسع لأجل تجسيد المشاريع الاستثمارية المختلفة، يستوجب اتخاذ تدابير أخرى من شأنها أن تدعم أكثر بيئة الأعمال وتجعلها أكثر ملائمة، وتنصب تلك الإجراءات كلها في صياغة الإطار القانوني والتنظيمي والتحفيز للاستثمارات.

#### 1. الإطار القانوني: لا يمكن تصور الدفاع دولة ما إلى دعوة الشركات الأجنبية لأجل

الاستثمار فيها في غياب بعدة لا تعجيل بنصوص قانونية تقرر بالعملية - دعوة الشركات الأجنبية ومن ثم تشجيع الاستثمارات الأجنبية- وتعطيها أكثر مصداقية، حيث إن سياسة "الباب المفتوح" أمام الاستثمارات الأجنبية يجب أن تكون مقننة بموجب نصوص قانونية واضحة، ويجب أن تراعي الشروط الآتية<sup>1</sup>:

- أن تتسم النصوص القانونية ضمن قانون الاستثمار بالوضوح من حيث الدعوة الصريحة للشركات الأجنبية بالاستثمار، الحوافز المقدمة، الضمانات، كيفية تسوية النزاعات، التحكيم، الهيئة التي تشرف على عملية توجيهه وتنظيمية ... الخ؛
- ثباتها على الاستثمارات، إذ في هذا الشأن المراجعات أو الالغاءات التي تجري في المستقبل لا تطبق على المشاريع الاستثمارية التي أنجزت وهي في طور التشغيل إلا إذا طلبت الشركات الأجنبية بذلك؛
- ولا يجب أن يشوب قانون الاستثمار الغموض أو يمتاز بنغزات قانونية؛

<sup>1</sup> فارس فضيل، المرجع السابق، ص 178.

- وأن يكون أداة حقيقية لترجمة السياسات المتبعة إلى إجراءات حقيقية لتحقيق الأهداف المسطرة.

تلك الشروط السابقة الذكر تبقى غير كافية إذا لم تتبع بإجراء عملي، أين بموجبه يتم فرض تلك النصوص بقوة القانون ميدانيا، ولا يكون ذلك سوى في دولة تتسم بسيادة القانون وبالشفافية. منه يفهم إذن أن قانون الاستثمار هو أحد التدابير الخاصة بتحسين بيئة الأعمال، والذي يجب أن يؤكد الإرادة الحسنة للدولة، وأن يكون فعل قائم على حسن النوايا في الإسهام الممكن للاقتصاد الوطني تجاه الاستثمار مهما تكون طبيعته أو جنسيته.

## 2. الإطار التنظيمي والتوجيهي: إن الإقرار الحقيقي لسياسة الانفتاح على الاستثمارات

الأجنبية يحتاج إلى إنشاء جهاز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه وترويجه، إن هذا الجهاز لا يتوقف على مجرد إنشاء هيئة تتولى لوحدها تلك المهام بل يشترط تكثيف الجهود من خلال إشراك وظائف أخرى - أجهزة أخرى تخص التشغيل - وعلاقات العمل، السجل التجاري، التهيئة العمرانية، الأملاك العامة، البيئة، الجمارك، الضرائب، البنوك.. الخ، ومن ثم استحداث التنسيق فيما بينها لأجل جهاز محكم يكون قادرا على تولي تلك المهام، وباعتبار أن تلك الهيئة أداة فاعلة لتدعيم وترويج الاستثمارات ومتابعتها فهي تخول لها صلاحية تأدية المهام التالية<sup>1</sup>:

- تقدم المساعدة والدعم الكافي للشركات الأجنبية، ومن تذليل العقبات التي يحتمل أن تعيقها خاصة عند الاجراءات الادارية، وذلك من خلال: دراسة طلباتها، وإشعارها كتابيا باستلام تراخيص الاستثمار بعد الموافقة عليها، مساعدتها وتوجيهها من حيث كيفية اتخاذ الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك، مساعدتها في الحصول على أراضي لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وعلى التمويل، وعلى تحقيق تسهيلات أخرى متنوعة مثل إجراءات الإقامة؛

<sup>1</sup> بختة فرحات، المرجع السابق، ص 72.

- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب وتطويرها حيث تلتزم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بمنح الحوافز للشركات الأجنبية طبقاً للأحكام القانونية والتزامها بنشر تلك القرارات والإعلان عنها؛
- مهمة المتابعة والرقابة وذلك لأجل ضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة المضيفة والشركات الأجنبية.

**3. الإطار التحفيزي:** سبق وأن أشرنا إلى أنه من المهام المنوطة بهيئة تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية هي مهمة منح الامتيازات والحوافز التي تتخذ أشكالاً متعددة بغية المساهمة أكثر في تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أن صيغة تحديد الحوافز وشروط منحها تختلف من دولة إلى أخرى، ذلك تبعاً لاختلاف الأهداف التي يراد تحقيقها عن طريق الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم فإن الاختلاف في تحديدها وشروط منحها يعكس في حقيقة الأمر أولويات الدول التي تخص النمو الاقتصادي، تدعيم التصدير، استغلال المواد الأولية نقل المعارف، تأهيل الموارد البشرية تنمية المناطق التي يراد ترقيتها وفق قواعد التنمية وحماية البيئة الإنفاق على البحث والتطوير. أما بخصوص الأنواع التي تتخذها تلك الحوافز (الامتيازات) فيمكن توضيحها فيما يلي<sup>1</sup>:

#### أ. الحوافز المالية: تتلخص في النقاط الأساسية التالية:

- إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وإمكانية تحويل جزء من رأس المال، أو من الأرباح المحققة، وكذلك تحويل الأرباح للعمال الأجانب؛
- إمكانية الحصول على إعانات مالية لأغراض التوسع في الاستثمارات، أو لأجل تدعيم نشاطات البحث والدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة؛
- ضرورة توفير العملة الصعبة، لأن الشركات الأجنبية تحتاج إلى الحصول عليها بكل سهولة وبسرعة لممارسة نشاطاتهم الاستثمارية، وبالتالي يستوجب على الدول المضيفة التي

<sup>1</sup> بخطة فرحات، المرجع السابق، ص 73.

كانت تفرض قيوداً صارمة على العملة الأجنبية أن تعمل على إزالتها وأن تحرر الضوابط عليها، أو أن تعمل على تطبيق أسعار صرف غير تلك التي تسود السوق.

ب. **الحوافز الضريبية:** تتعلق هذه الحوافز من خلال صيغة الإعفاء أو صيغة التخفيض أو في صيغ أخرى، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن تلك الإعفاءات والتخفيضات يمكن أن تكون بصفة مؤقتة أو دائمة وذلك تبعاً للتباين الموجود بين الدول المانحة وأولويتها وظروفها الاقتصادية. وتتلخص تلك الإعفاءات والتخفيضات فيما يلي<sup>1</sup>:

– الإعفاء من ضرائب نقل الملكية عند اقتناء عقارات تدخل في إطار المشاريع الاستثمارية المباشرة؛

– الإعفاء من الضرائب العقارية، الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية؛

– إعفاء المشتريات من السلع والخدمات التي تخص مباشرة المشاريع الاستثمارية من الدعم على القيمة المضافة؛

– إعفاء المستخدمين الأجانب من دفع الضريبة على الدخل؛

– إعفاء كل السلع المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية ومختلف الضرائب الأخرى أو تخفيض من معدلاتها؛

– تخفيض أو إعفاء الصادرات من الرسوم ومختلف الضرائب؛

– حوافز ضريبية أخرى، قد تخص المناطق الحرة عموماً... الخ.

وتبقى الحوافز الضريبية تشكل عامل من عوامل جذب وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكن هذا العامل يمكن أن يفقد معناه في حال غياب العوامل السابقة مثل الاستقرار السياسي، والبنية التحتية، العمالة الماهرة.. الخ.

<sup>1</sup> بختة فرحات، المرجع السابق، ص 74.

ت. حوافز مختلفة أخرى: وهناك حوافز من شكل آخر تتمثل في جملة من التسهيلات المختلفة، وتعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات أو مناطق معينة، ومن أمثلة على هذه الحوافز:<sup>1</sup>

– عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا؛

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات؛
- تخفيض قيمة إيجار العقارات والأراضي الخاصة بالاستثمارات؛
- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.

---

<sup>1</sup> Bertrand Billon et Redha Gouia , Oinvestissement direct étrangers et développement industriel méditerranéen , Economica, Paris, 1996,p135.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لإنجاز هذه الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا، نقوم من خلال هذا المبحث بالتطرق إلى البعض من هذه الدراسات.

### المطلب الأول: الدراسات بالعربية

نعرض من خلال هذا المطلب الدراسات العربية التي تطرقت إلى موضوع بيئة الأعمال بأي شكل من الأشكال كان ذلك.

**الدراسة الأولى:** دراسة فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

تضمن هذا البحث عموميات حول الإستثمار المباشر الأجنبي وكذلك أشكاله وآثاره وحدوده الى جانب الشروط الأساسية التي يعترض توفيرها من أجل تحسين أداء ابتدائه واستقطابه. كما يتضمن أيضا التطورات العالمية، وحصيلته لكل المقاييس، الى جانب عرض حصلته بكل المقاييس في الدول العربية مجتمعة، وفي الأخير تناول البحث الدراسة المقارنة بين ثلاثة دول عربية هي الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: إن الاستثمار المباشر الأجنبي يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة هي في الحقيقة مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة واستراتيجيات الشركات الأجنبية، وبما يتطلبه حاليا التحديات الجديدة التي تميز الساحة العالمية، وهي تختلف كل الاختلاف عن الأشكال الأخرى التي تخص التدويل و التعاون الدولي، أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو حقيقة حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية ترجمت حقيقتها في تلك التدفقات الضخمة سواء منها الواردة أو الصادرة.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تدرس الاستثمار الاجنبي في الدول العربية وقد ركزت عن بعض الدول العربية وهذا بشكل أساسي، فبين حين أنها تطرقت لبيئة

الأعمال كعنصر مساعد لاستقطاب هذه الاستثمارات على العكس الدراسة الحالية التي يصب جل محتواها على دراسة تحليلية لبيئة الأعمال.

**الدراسة الثانية:** دراسة بخته فرحات، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.

يتناول البحث دور الدولة الجزائرية في توفير بيئة أعمال معززة للتنافسية على المستوى العالمي من خلال التعرض لأهم الإصلاحات التي طبقتها، ليأتي بعدها تحليل بيئة أعمال الجزائر بعد تلك الإصلاحات وانعكاسها على تنافسية الاقتصاد من وجهة نظر محايدة، والمتمثلة في الجهات الدولية التي تصدر مؤشرات تقيم لها بيئة أعمال الدول التي يشملها المؤشر وكذا قدرتها التنافسية بأكثر مصداقية وموضوعية، حيث: وصلت الباحثة إلى نتيجة مفادها أن بيئة أعمال الجزائر مازالت غير ملائمة وغير جاذبة للاستثمار ومقارنة بمنافسيها من دول العالم وحتى بعض الدول العربية، مما انعكس على ضعف تنافسية الاقتصاد.

تشترك الدراسة الحالية وهذه الدراسة في أنها تدرس بيئة الأعمال في الجزائر ومختلف الجوانب التي تتعلق بها لاستقطاب الاستثمار الاجنبي وغيرها من الأعمال، في حين أنها تختلف من حيث الحدود المكانية والزمانية ومستوى العلمي وغيرها من أوجه الاختلاف.

**الدراسة الثالثة:** دراسة مريم سياخن، متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ودورها في تنشيط المناخ الاستثماري، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج الجزائر، 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان متطلبات تحسين بيئة الأعمال في الجزائر وتوضيح مختلف الآليات الجاذبة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لجعلها بيئة جاذبة متوفرة على مختلف المقومات الاقتصادية والسياسية والقانونية والأمنية التي تعتبر المنعرج الأهم في جذب مختلف الاستثمارات، وقد أظهرت الدراسة تحليلا لبيئة الأعمال الجزائرية من خلال

التطرق لمختلف المؤشرات المحللة لمناخ الاستثمار وتبيان نقاط القوة والضعف لهذه البيئة التي يجب تنفيذ العديد من الإصلاحات التي تجعلها بيئة جاذبة.

تتشرك هذه الدراسة والدراسة الحالية في أنها تدرس بيئة الأعمال في الجزائر دراسة تحليلية من خلال التطرق إلى العوامل المكونة لها والتركيز على مختلف العوامل التي تجعلها بيئة جاذبة مستقطبة للاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، من جانب آخر تختلف الدراستين من أوجه عديدة نذكر منها الحدود المكانية والزمانية والنتائج المستخلصة وكذا نوع كل دراسة.

**الدراسة الرابعة: دراسة بلقاسم أمحمد، بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر، 2011.**

تواجه البلدان النامية ومن بينها الجزائر تعديات كبيرة قصد تعبئة موارد التمويل المحلية والخارجية وأصبح من الضروري جعل مكان تواجدها جذاب لاستقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على أحسن ما يعرف بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات، وتهدف هذه الدراسة إلى تقسيم وتحليل بيئة الأعمال ونوعية الإنسان باعتبارها محدد أساسي الجذب الاستثمار الأجنبي ومقارنتها مع بعض الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: خضعت الجزائر كغيرها من الدول التي شملها المسح من طرف الهيئات الدولية المتخصصة بتغطية لأهم عناصر ومكونات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات (مؤشر التنافسية العالمية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر تقويم المخاطر القطرية، مؤشر ممارسة الأعمال)، كما يجب عليها أن تعطي أهمية لترتيبها في هذه التقارير، وما تحمله هذه المرتبة من تقييم لنوعية وفعالية الإصلاحات السياسات والاقتصادية على الخصوص ومختلف الإصلاحات الأخرى على العموم وبالتالي إعطاء ملامح لبيئة أعمال ونوعية مؤسسات جيدة، وما يلاحظ على اقتصاد الجزائر من خلال تقييم معايير ومؤشرات قياس بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تراوحها بين احتلال مراتب متأخرة أحيانا ومراتب وسطية أحيانا أخرى ولا

نجدها تتقدم إلا على الدول المتواضعة الإمكانيات مع وجود نقاط قوة في بعض المؤشرات التي تجعلها تتفوق على مجموعة من الدول العربية في بعض الحالات والتي يجب استغلالها على أحسن وجه خاصة مع ما يتمتع به اقتصادها من إمكانيات.

تماثلت هذه الدراسة والدراسة الحالية في أنها تدرس وتطرق لبيئة الأعمال في الجزائر ومختلف الجوانب التي تتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي الخاصة بها، في حين أنها تختلف في أن الدراسة الحالية هي دراسة تحليلية لبيئة الأعمال في الجزائر.

الدراسة الخامسة: دراسة مغربي السعيد، بيئة العمل في المنظمات (دراسة تحليلية)، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسيمسيلات الجزائر، 2022.

تهدف الدراسة إلى ابراز تحليل بيئة العمل في المنظمات حيث وقع اختياران على مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري فرع ولاية الجلفة من أجل تسليط الضوء ميدانيا، وذلك من خلال التطرق مفاهيم بيئة العمل، وكذا معرفة الأهداف المسطرة من طرف مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري فرع ولاية الجلفة من جهة أخرى، ولذلك من وجهة نظر موظفي المؤسسة محل الدراسة، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر فعال لأبعاد بيئة العمل لتحقيق أهداف المؤسسة من جهة وأهداف الأفراد من جهة أخرى وذلك حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

تماثلت هذه الدراسة والدراسة الحالية في أنها تتطرق لدراسة بيئة العمل في المنظمات وذلك بدراستها دراسة تحليلية، والتطرق لمختلف الجوانب التحليلية الخاصة بها، في حين تختلف في الحدود الزمانية والمكانية، وكذا نوع الدراسة وعينتها وغيرها من الجوانب.

المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية

إلى جانب الدراسات العربية، تم الاعتماد على دراسات أجنبية في إعداد هذه الدراسة، نذكر منها.

دراسة:

MALEK Nadir, BOUZIDA Zahia, DAHLAB Ania, Etude Analytique Du Climat Des Affaires En Algérie: appréciation à Travers Les Indicateurs De Doing Business 2016 et 2017, Revue Cahiers Economiques, Volume 10, Numéro 02, 2018.

من أجل تسليط الضوء على أولئك الذين يشجعون مناخ الأعمال، في هذا السياق الهدف من هذا العمل هو المساهمة في التفكير في مناخ الأعمال في الجزائر، للإجابة على هذا اعتمد الباحثين منهجية تتكون من عمل التحليل النوعي على أساس تحليل البيانات الإحصائية من البنك الدولي ونتائج الدراسات التي تم بالفعل تناولت مسألة الاستثمارات في السياق الجزائري، في مقارنة سيقدم ملخصاً للاقتصاد الكلي لمناخ الأعمال في الجزائر.

الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية هي أن هذه الدراسة تسلط الضوء على مشجعي تنشيط الأعمال وتوفير مناخ عملي لقيام المنظمات في الجزائر من خلال ما يتم نشره من طرف البنك الدولي، في حين أن هذه الدراسة تسلط الضوء على بيئة الأعمال بشكل عام حيث تتطرق لمختلف مكونات البيئة كذلك تختلف في الحدود الزمانية والمكانية والنتائج المتحصل عليها في حين أنها تتشابه في تسليط الضوء على بيئة الأعمال.

دراسة:

Dris Yahia, Benmouiza Ahmed, Bennour Rabah, Sme In Algeria And Business Environment Challenges, Volume 16, Numéro 1, Economic studies Journal, 2022.

حاولت الجزائر، كدولة نامية، التركيز على القطاع الخاص، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب دورها الرئيسي في التنمية الاقتصادية وقدرتها على توفير فرص العمل، وبالتالي فإن الدراسة التي تناولتها هذه الورقة تتعلق بالعقبات التي تعترض إنشاء الشركات

الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لذلك تستند هذه الدراسة إلى إحصائيات مهمة تم الحصول عليها من خلال تشخيص حالة إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا البلد، نظراً لتعدد وتعقيد مشكلات الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد ركزت الدراسة فقط على أهم المشكلات ويمكن أن تساعد النتائج التي حصلنا عليها بشكل فعال في حل مشكلات إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

اشتركت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في أنها تدرس بيئة الأعمال في الجزائر من جوانب مختلفة وقدرتها على توفير مناصب شغل وغيرها، فيما أنها اختلفت في تحليل هذه البيئة ودراسة مختلف العوامل والمعايير التي تساعد على ذلك، إضافة لاختلافها من حيث الحدود المكانية والزمانية، وكذا النتائج المتحصل عليها وغيرها.

### خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى أن بيئة العمل ترتبط بالتطور والإبداع الوظيفي بشكل كبير، فالمنظمات والشركات في وقتنا الحالي تحتاج إلى أفكار حديثة ومتطورة عن ذي قبل لتواكب العصر وهو الذي يأتي من خلال مقومات مختلفة تساعد على التنوع في الأفكار الإبداعية وبأساليب مستحدثة جديدة تستخدم التكنولوجيا في كافة مجريات العملية الإنتاجية وهذا هو الذي سوف يميز المنظمة أو المؤسسة عن غيرها، كما تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع من جانب أو آخر يظهر ذلك من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف مع كل دراسة والدراسة الحالية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية لبيئة الاعمال في الجزائر

### تمهيد

تعتبر متغيرات بيئة ممارسة أنشطة الأعمال من العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، الأمر الذي دفع بالحكومات والهيئات الدولية إلى العمل على تحسينها والارتقاء بها حتى يستطيع رواد الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة النمو والازدهار، وذلك من خلال تبني جملة من السياسات والإجراءات الحكومية وقياس أثرها على أنشطة الأعمال التجارية، وقد وضعت الهيئات العالمية المختصة في قياس بيئة الأعمال العديد من المؤشرات التي تقيس جودة هذه الأخيرة في كل الدول والقيام بنشر تقارير لفترات مختلفة حتى يتسنى للمستثمرين أخذ نظرة استثمارية على الدول المراد الاستثمار بها والجزائر واحدة من هذه الدول، نقوم من خلال هذا الفصل بتحليل بيئة الأعمال في الجزائر من خلال تطبيق مجموعة من هذه المؤشرات كما نشرت في العديد من التقارير الخاصة بها.

### المبحث الاول: بيئة الاعمال في الجزائر

ساهمت العديد من الهيئات والمنديات الإقليمية والدولية بإصدار مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تساعد المستثمرين على معرفة بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات الملائمة لجذب الاستثمارات، بحيث أثبتت الوقائع العملية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار جاذبية مناخها الاستثماري بالرغم من النقص الملاحظ في درجة موضوعية ودقة هذه المؤشرات، لأن أصحاب القرار والمستثمرين ورجال الأعمال يعتمدون على قراءتها في معرفة الظروف التي تسود بلد معين.

#### المطلب الأول: مؤشرات تحليل بيئة الأعمال في الجزائر

وسنحاول في هذا المطلب عرض مجموعة من المؤشرات المكونة لبيئة الأعمال ونوعية المؤسسة في كل من الجزائر والتي تعتمد عليها الهيئات العالمية في تصنيف بيئة الأعمال والمقارنة بين الدول من خلال هذه المؤشرات. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

#### أولاً: مؤشر التنافسية العالمي

يعد هذا المؤشر من أهم النشاطات التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/سويسرا، وهو مؤشر فعال يقيس القدرة التنافسية للدول، وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال ونوعية المؤسسة، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي والجزئي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية وتعرف التنافسية حسب الكتاب السنوي للتنافسية العالمية بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشاريع والأعمال في ضوء الاختلافات السياسية، والاجتماعية، والثقافية التي تعمل في ظلها تلك المشاريع. يذكر أن مؤشر التنافسية العالمي الذي أصبح بديلاً عن المؤشرين الخاص بالتنافسية النمو والأعمال في السنوات السابقة، صنفت الدول حسب مراحل تطور اقتصادياتها وتنافسيتها بالاعتماد على المنهجية التالية<sup>1</sup>:

– مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية؛

<sup>1</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 54، 55.

- مرحلة الاقتصاد المعتد على الكفاءة والفعالية؛
- مرحلة الاقتصاد المعتد على المعرفة والابتكار.
- ويدخل في حساب هذا المؤشر كل من المحاور الفرعية التالية:
- محور المؤسسات - محور البنية التحتية - محور مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- محور الصحة والتعليم الأساسي - محور التعليم العالي والتدريب - محور كفاءة السوق؛
- محور كفاءة سوق العمل - محور تطور الأسواق المالية - محور الجاهزية التكنولوجية؛
- محور حجم السوق - محور مدى تطور بيئة الأعمال - محور الابتكار.

#### ثانيا: دليل مؤشر التنافسية

يتراوح مؤشر التنافسية من (1) أدنى درجة تنافسية إلى (7) أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية<sup>1</sup>.

#### ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يقيس مؤشر الحرية الاقتصادية كيفية تناسق مؤسسات وسياسات بلد ما مع الحرية الاقتصادية ويصدر المؤشر في شكل تقرير سنوي منذ سنة 1995 عن معهد " هيرتاج فاونديشن" وصحيفة وول ستريت جورنال، وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ورجال الأعمال والمستثمرين ويستقطب اهتماما متزايدا لعدد كبير من دول العالم بحيث غطى المؤشر لسنة 2011 حوالي 179 دولة من بينها الجزائر وبعض الدول العربية،

<sup>1</sup> الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، معهد التنمية الإدارية، سويسرا، 2004.

ويدخل ضمن مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية التالية<sup>1</sup>:

- السياسة التجارية، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمارات الأجنبية؛
- وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية؛
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، الاقتصاد غير الرسمي، العبء المالي للدولة؛
- درجة تدخل الدولة.

من أجل الحصول على تقييم أعلى في مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، على السياسات الحكومية أن تأخذ في اعتبارها بعض الأمور وتمتدح عن أداء أمور أخرى، فالسياسات الحكومية تشجع الحرية الاقتصادية عندما تؤسس هيكلًا قانونيًا يوفر تنفيذ منصف للعقود والمنازعات القضائية وسيادة القانون بعيدا عن أي تدخلات، بالإضافة إلى حماية الأفراد وممتلكاتهم من كل أشكال الاعتداء على الملكية وخاصة الاستيلاء والمصادرة، وبانتهاج السياسات الحكومية للحرية الاقتصادية يتوفر لأصحاب الأعمال الحرة والمستثمرين والشركات وكذا المؤسسات الاقتصادية سهولة أكبر في مجال ممارسة الأعمال<sup>2</sup>.

#### رابعاً: مؤشر تقييم المخاطر القطرية

يصدر عن جهات دولية مشهود لها بالكفاءة والتميز، ويساهم في إعطاء نظرة واضحة لصانعي القرار والمستثمرين بالنسبة لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ويشمل عدة مؤشرات لوحدات متعددة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 58، 59.

<sup>2</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 58.

<sup>3</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 62.

### خامسا: مؤشر ممارسة الأعمال

يرصد ويحلل هذا المؤشر مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة والتي بدورها قد تكون عنصرا معوقا للنمو والإنتاجية أو محفزا له ومنه تحدد مدى جاذبية بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، كما يهدف هذا المؤشر إلى توفير أساس للمقارنة بين الإجراءات الرسمية التي تفرضها الدولة لممارسة الأعمال ومدى النجاح في تطبيق القوانين وحماية الحقوق وتوفير بيئة تشريعية وقانونية ملائمة لممارسة الأعمال وتأثير ذلك على مدى نجاعة الإصلاحات المطبقة لتعزيز دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديد لمحاربة البطالة، ومن زاوية أخرى يساهم مؤشر ممارسة الأعمال في قياس الجانب المؤسسي (نوعية المؤسسات) والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع وترويج الفرص الاستثمارية<sup>1</sup>.

يستند في إعداد مؤشر ممارسة الأعمال إلى قاعدة بيانات بيئة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى التقرير السنوي لممارسة الأعمال (Doing Business) التي تم التركيز فيه على الأنظمة والقوانين والمؤسسات الحكومية من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الطبيعة الإدارية والتنظيمية والقانونية ذات العلاقة بالمشاريع الاستثمارية وأنشطة القطاع الخاص، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على سهولة ممارسة الأعمال في الدولة المستهدفة وهي تضم كل من المؤشرات الفرعية التالية<sup>2</sup>:

- مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال، مؤشر استخراج تراخيص البناء؛
- مؤشر تسجيل الملكية (العقارات)، مؤشر الحصول على الائتمان؛
- مؤشر حماية المستثمرين، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود؛
- مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر تصفية النشاط التجاري، مؤشر قوانين العمل.

<sup>1</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 62.

<sup>2</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 62.

**المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات النوعية لمناخ الأعمال في الجزائر**

المؤشرات النوعية هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابها ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء والمحليلين أو رجال الأعمال، وسوف نذكر منها مؤشرين فقط وهما:

**أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية**

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية السياسية، أداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية وفي سنة 1995م أصدر معهد "Heritage foundation" بالتعاون مع صحيفة "Wall Street Journal" مؤشر الحرية الاقتصادية، يقسم المؤشر درجات الحرية إلى 5 أقسام أقصاها حرية مرتفعة جدا [80-100] وأدناها حرية منعدمة [0-49.9]، ضم المؤشر في آخر تقرير له لسنة 2019 حوالي 186 دولة منها 20 دولة عربية، أما عن العوامل التي يقيسها يشمل على 51 متغير يتم ضمهم في عشر مجموعات مقسمة إلى أربعة محاور أساسية، تتمثل هذه المحاور فيما يلي<sup>1</sup>:

- **حكم القانون:** تتوقف الحرية الاقتصادية على تمكين الأفراد وعدم التمييز والمنافسة في الأسواق التي لن تتحقق إلا بسيادة القانون الذي يشمل حقوق الملكية والتحرر من الفساد.

- **محدودية دور الحكومة:** بعكس هذا المحور مدى الاعتماد على آلية السوق واختبار تخصيص ونفاس محدودية دور الحكومة من خلال الحرية الجبائية والإنفاق الحكومي.

- **الكفاءة التنظيمية:** تشمل الكفاءة التنظيمية كل من حرية ممارسة الأعمال، حرية العمل والحرية النقدية.

- **الأسواق المفتوحة:** تشمل الأسواق المفتوحة حرية التجارة حرية الاستثمار والحرية المالية.

<sup>1</sup> بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020، ص 324، 325.

بلغ عدد الدول سنة 2019 المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية 186 دولة، احتلت الجزائر المرتبة 171 عالميا واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 9 عالميا، وتلتها قطر في المرتبة 28 عالميا ثم البحرين في المرتبة 54 عالميا فالكويت المرتبة 90 عالميا. والجدول التالي يوضح موقع الجزائر وبعض الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية للسنوات التالية: 2015 - 2016 - 2017 - 2018 - 2019.

الجدول رقم (02-01): مؤشر الحرية الاقتصادية لبعض الدول العربية خلال الفترة (2015-2019)

الدولة	2015		2016		2017		2018		2019	
	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر
البحرين	18	73.4	25	72.6	44	68.5	50	67.7	54	66.4
الإمارات	25	72.4	25	72.6	8	76.9	10	77.6	9	77.6
قطر	32	70.8	34	70.7	29	73.1	29	72.6	28	72.6
الكويت	74	62.5	74	62.7	61	65.1	81	62.2	90	60.8
السعودية	77	62.1	78	62.1	64	64.4	98	59.6	91	60.7
موريتانيا	135	53.3	128	54.8	131	54.4	134	54.0	119	55.7
الجزائر	157	48.9	154	50.1	172	46.5	172	44.7	171	46.2

Source: Heritage Foundation, Index of Economic Freedom Indicators, Available on: <http://www.heritage.org/index.2015/2016/2017/2018/2019>

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الدول العربية تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية وبدرجات متفاوتة إلا دولة الإمارات فقد طرأ عليها تحسن ملحوظ إذ استطاعت وفي سنوات قليلة الدخول مع الدول العشرة الأولى الأكثر حرية، أما فيما يخص الجزائر فقد عرفت تراجعا كبيرا خصوصا من سنة 2016 إلى 2017 أين صنفتم في خانة البلدان المقموعة بمؤشر يتراوح بين 0-9.49 راجع إلى سياسات التضيق التي مورست مؤخرا على التجارة الخارجية ومحدودية السلع المستوردة ما أثار تذبذبا في حرية الاستيراد لدى الخواص. وفيما يلي جدول يوضح تطور المؤشرات الفرعية التي تدخل في حساب مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم (02-02): المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية في الجزائر سنة 2015

السنوات	الحرية المالية	حرية الاستثمار	الحرية التجارية	الحرية النقدية	حرية العمل	حرية الاعمال	الانفاق الحكومي	الحرية الجبائية	التحرر من الفساد	حقوق الملكية	قيمة المؤشر
2015	30	25	60.8	71.2	50.5	66.6	38.7	80	36	30	48.9
2016	30	30	60.8	68.1	48.2	62.1	59.4	81	36	25	50.1
2017	30	35	63.3	67	49.5	62.1	51	81.1	29.6	38.2	46.5
2018	30	25	63.5	69.9	48.7	68.1	45.9	74.0	35.2	27.8	44.7
2019	30	30	67.4	74.9	49.9	61.6	48.7	76.4	36.2	31.6	46.2

Source: 65Index of Economic Freedom, (2015-2019), Heritage Foundation p 100, 75, 303, 77, surle site: <http://www.heritage.org/index/pdf/countries/Algeria.pdf>, consulted 11/11/2019

يبين الجدول أعلاه عن وجود أكثر من نصف المؤشرات في الدرجة الأقل من 50 نقطة ما يدل على وجود حرية اقتصادية مقموعة وهذا ما بدى جليا على مؤشر حقوق الملكية، التحرر من الفساد، الانفاق الحكومي، حرية العمل، حرية الاستثمار والحرية المالية، كما نلمس من خلال تحليلنا لهذه المعطيات أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل جمة كظاهرة الفساد بشتى أنواعه، ما يعيق الحرية الاقتصادية رغم الجهود المبذولة للنهوض بالاقتصاد الإنتاجي والتخلي عن التبعية الربعية إلا أن حجم المعوقات تليح بين ذلك، إضافة إلى طبيعة القوانين والتشريعات الخاصة بالاستثمار والذي يؤثر بشكل كبير على حقوق الملكية خاصة بالنسبة للأجانب منهم، ضف على ذلك المادة 51/49 الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي تقيد حرية الاستثمار ما يصبح مناخ الأعمال الجزائري مناخ طارد للاستثمار خاصة الأجنبي منها.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا منذ سنة 1979، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار، وتأثرها على الأوضاع التنافسية العالمية وهذا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية التابع لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية وبلغ عدد الدول التي يغطيها هذا المؤشر 141 دولة في آخر تقرير له لسنة 2019، حيث في سنة 2000 تم تطوير مؤشري تنافسية النمو

(GCI Growth) وتنافسية الأعمال (BCI Business Compétitivités Index) وفي سنة 2004 تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية وأصبح يشتمل على مختلف العوامل الاقتصادية المؤسسية والسياسات ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي، وفي تقرير التنافسية العالمي 2018 تم إجراء تغييرات جوهرية على منهجية الحساب، وعليه المؤشر المركب يشتمل على أربعة مجموعات (بيئة اقتصادية تمكينية ورأس المال البشري، الأسواق وبيئة الابتكار) من المؤشرات الفرعية بدلا من ثلاثة مجموعات (المتطلبات الأساسية، معززات الكفاءة و عوامل الابتكار والتطور)، وتم تعديل محتوى أو استبدال بعض المحاور المؤشرات المستخدمة بتخفيضها من 114 الى 98 مؤشرا مع استخدام عدد أكبر من مؤشرات البيانات الإحصائية (54مؤشر)، وفي تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 أحدثت تغييرات طفيفة وشملت هذه التغييرات في محور المؤسسات تضمنت استبدال مؤشرات وإضافة 6 مؤشرات جديدة تعكس استدامة التنمية واستقرار سياسات ورؤية الحكومة والتكيف مع رقمية الأعمال، وإلغاء أحد مؤشرات أسواق المنتجات واستبدال مؤشر من أسواق العمل وكان من شأن هذه التغييرات زيادة عدد المؤشرات من 98 إلى 103، كما استخدم في التقرير درجات من 0 إلى 100 للمؤشرات بدلا من 1 إلى 7، وذلك لإعطاء معنى مباشر لدرجات كل مؤشر، وبالارتكاز إلى المعايير السابقة يتم تحديد ترتيب الدول في تقرير التنافسية العالمية، حيث أن الدول التي تحقق معدل يقترب من 100 تكون في وضع تنافسية أفضل، وشمل تقرير التنافسية العالمية لعام 2019 بمشاركة 14 دولة عربية في التصنيف من بين 141 دولة والجدول الموالي يبين أداء بعض الدول العربية في المحاور الاثني عشر، حيث تفوقت دول مجلس التعاون الخليجي على بقية الدول العربية في غالبية المحاور، باستثناء بضعة محاور كالصحة وسوق العمل وديناميكية بيئة الأعمال<sup>1</sup>.

والجدول التالي يلخص المؤشرات الخاصة بمؤشر التنافسية العالمي ومكانة الجزائر به:

<sup>1</sup> بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، المرجع السابق، ص 326، 327.

الجدول رقم (02-03): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي														عوامل التنافسية
موريتانيا		الجزائر		تونس		المغرب		السعودية		قطر		الامارات		
الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	
141	100	141	100	141	100	141	100	141	100	141	100	141	100	
134	41	89	56	87	56	75	60	36	70	29	73	25	75	الترتيب العالمي
بيئة اقتصادية تمكينية														
136	36	111	46	73	53	45	60	37	63	35	63	15	73	المؤسسات
137	32	82	64	85	63	53	73	34	78	24	82	12	88	البنية التحتية
113	36	76	53	83	51	97	46	38	69	8	84	2	92	تبني تقنيات المعلومات
104	70	102	71	124	66	43	90	1	100	40	99	1	100	استقرار الاقتصاد ك
رأس المال البشري														
103	65	56	83	49	85	91	72	58	82	39	89	92	72	الصحة
135	35	85	59	84	60	111	49	25	75	40	71	39	71	المهارات
الأسواق														
139	37	125	46	92	52	60	56	19	65	13	67	4	72	أسواق المنتجات
137	44	131	47	133	46	119	51	89	57	47	63	34	66	سوق العمل
139	37	111	50	94	56	49	67	38	71	22	81	31	74	الاسواق المالية
132	33	38	66	71	53	52	60	17	76	53	60	32	70	حجم السوق
بيئة الابتكار														
135	39	93	56	74	59	71	60	109	53	39	66	31	69	دينامية بيئة الابتكار
128	26	86	34	92	33	81	35	36	51	38	50	33	52	القدرة على الابتكار

Source: World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2019, Geneva- Switzerland, 2019, p XIII.

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي مراكز متقدمة في مقياس التنافسية العالمي وتتصدر جميع هاته الدول جل مؤشرات التنافسية العالمية في العالم العربي، باستثناء حجم السوق، وقد أسهمت زيادة التنويع في دول الس في جعل اقتصادها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التقلب في أسعار النفط والغاز والحفاظ على بيئة اقتصادية كلية مستقرة، وقد عززت من مرونة سياستها المالية استخدام ضريبة القيمة المضافة التي أقرها مجلس التعاون الخليجي، وبدأت الإمارات و السعودية في تطبيقها بداية عام 2018، هذا واحتلت كل من الإمارات قطر والسعودية المراتب الأولى عربيا.

وتتخلف الدول العربية غير الخليجية في جميع العوامل عن دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء بعض العوامل مثل المؤسسات والتعليم العالي وحجم السوق مثل الجزائر والمغرب، حيث تميز المغرب بتحسين عوامل البنية التحتية والعناية بالصحة الجيدة وشروط التعليم الأساسي، كما تحسنت جميع وسائل النقل خاصة الموانئ والسكك الحديدية، ومن التحديات الرئيسية للمغرب عوامل تطوير استخدام التكنولوجيا وتحسين بيئة الابتكار وكفاءة سوق العمل التي تعيق جهود التنمية والانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، أما حالة تونس فقد تراجعت في قدرتها التنافسية كثيرا منذ عام 2008 حين كان ترتيبها العالمي 35 والآن أصبح 87 في عام 2019، والواقع أن تونس تراجع ترتيب جميع عوامل التنافسية في العقد الأخير.

أما ترتيب الجزائر محل الدراسة والاهتمام فقد عرفت تذبذب في التحسن والتخلف خلال الفترة 2007-2019، حيث طرأ تحسن على بعض المؤشرات مثل جوانب تطوير بيئة الأعمال والتكنولوجيا في حين تخلف مجال التنافسية في بيئة الاقتصاد الكلي بسبب انخفاض أسعار النفط و الغاز، وظل ضعف الكفاءة في سوق العمل بحاجة إلى تحسن كبير ويعيق جهود التنمية، إضافة إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري وجعله مناخا جاذبا للاستثمارات الأجنبية أبرزها: ضعف البنية التحتية، ضعف كفاءة أسواق العمل والنقد والمال، ضعف عوامل الابتكار والتطور التكنولوجي، ضعف على

ذلك كثرة الفساد والبيروقراطية، والجدول الموالي يبين تطور وترتيب الجزائر في تقارير التنافسية العالمية للفترة 2007-2019.

**الجدول رقم (02-04): ترتيب الجزائر في تقارير التنافسية للفترة 2007 - 2019**

تقارير التنافسية العالمية لسنوات 200 - 2019													الجزائر
-19	-18	-17	-16	-15	-14	-13	-12	-11	-10	-09	-08	-07	السنوات
20	19	18	17	16	15	14	13	12	11	10	09	08	
89	92	86	87	87	79	100	110	87	86	83	99	81	الترتيب
141	140	137	138	140	144	148	144	142	139	133	134	131	ع الدول

المصدر: مجمع من تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2007-202

يبين الجدول تراجع مرتبة الجزائر التنافسية خلال السنوات خصوصا الفترة الممتدة بين 2012 2014 - حيث كانت تحتل المرتبة 81 عالميا من بين 131 دولة سنة 2008 لتتراجع إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة سنة 2013 ما يفسر ذلك القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل، من أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال حين مزاولتهم الأعمال في الجزائر، بالرغم من توافرها على العديد من المزايا كحجم السوق والمؤهلات البشرية التي تمتاز بها الجزائر، كما عرف ترتيب الجزائر تحسنا في السنة الموالية 2015 اذ انتقل الى المرتبة 79 عالميا من بين 144 دولة لكنه سرعان ما عرف تراجعا خلال السنوات الموالية، وحسب آخر تقرير للتنافسية العالمية لسنة 2019 احتلت الجزائر المرتبة 89 من بين 141 دولة بتسجيل تقدم بثلاثة درجات على السنة التي سبقتها.

المبحث الثاني: تحليل بيئة الاعمال في الجزائر

تخضع الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تحليل بيئة العمل من خلال قياس العديد من المؤشرات التي ترتبط بمستوى العمل والعمالة والبيئة الخارجية للاستثمار ورأس المال وغيرها من المؤشرات التي تجري لها ل يتم تحديد مكانة بيئتها العملية من بين دول العالم، نقوم من خلال هذا المبحث بعرض بعض من تحاليل بيئة الأعمال الجزائرية كما جاءت في التقارير الدولية التي نشرتها الجهات المختصة لذلك.

المطلب الأول: تحليل موقع الجزائر في مؤشر ممارسة الأعمال

ولأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نتطرق لأهم المؤشرات الفرعية المركبة لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2011 والتي تم بمشاركة (183) دولة وهي<sup>1</sup>:

1. مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال:

ويسمى أيضا بداية النشاط التجاري، يلخص هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند تأسيس الكيان " القانوني للمشروع (البداية في المشروع) وحسب تقدير البنك العالمي في تقريره "ممارسة الأعمال 2011" فإنه قصد تجسيد مشروع في الجزائر لا بد من المرور عبر (14) إجراءات بتكلف تصل الى نسبة 12.9% من متوسط دخل الفرد مستغرقة في ذلك (24) يوما، أما في السعودية لا بد من المرور عبر (04) إجراءات، وتليها كل من عمان والمغرب على التوالي ب(5و6) إجراءات ، ثم البحرين، الإمارات، قطر، موريتانيا، تونس، الكويت على التوالي ب (7- 8- 8- 9- 10- 13) إجراءات، أما من حيث التكلفة فنجد أن البحرين حققت ادني تكلفة في تأسيس مشروع جديد بنسبة (0.8 %) من متوسط دخل الفرد هذا بالنسبة، أما تونس قد حققت ادني نسبة من حيث تكاليف تأسيس الكيان القانوني الجديد والمقدرة بنسبة (5.0%) من متوسط دخل الفرد، ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي:

<sup>1</sup> بلقاسم أمحمد، المرجع السابق، ص 62- 66.

الجدول رقم (02-05): يمثل مؤشر تأسيس الكيان القانوني للأعمال في الجزائر وبعض الدول العربية 2011/2010.

البيانات	السعودية	البحرين	الامارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد الاجراءات	4	7	8	8	10	5	13	6	14	9
الوقت باليوم	5	9	15	12	11	12	35	12	24	19
التكلفة - متوسط دخل الفرد	7	0.8	6.4	9.7	5.0	3.3	1.3	15.8	12.9	33.6
الحد الأدنى لرأس المال - متوسط دخل الفرد	00	273.4	00	79.8	0.0	288.4	82.7	11.2	34.4	412.1

المصدر: بناء على تقرير ممارسة الاعمال سنة 2011 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

وعلى العموم تبقى الجزائر من الدول المتأخرة من حيث الإجراءات والوقت المستغرق في تأسيس كيان قانوني جديد لممارسة الأعمال أما من حيث التكلفة وتوفر الحد الأدنى لرأس المال مقارنة مع متوسط دخل الفرد المرتفع في بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج نجدها من الدول غير المكلفة ماليا عند بداية النشاط التجاري وبالتالي نستنتج أن الجزائر تتسم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات يسودها سهولة تأسيس كيان قانوني لبداية نشاط تجاري وخاصة في مجال تكلفة الإنشاء وتوفر الحد الأدنى لرأس المال مقارنة مع بعض الدول العربية الذي تتسم بتكاليف مرتفعة جدا في هذا المجال.

## 2. مؤشر دفع الضرائب

يظهر هذا المؤشر الضرائب الفعلية اللازمة على المؤسسات والشركات أن تدفعها لمصالح الضرائب، وحسب تقدير البنك العالمي في تقريره " ممارسة الأعمال 2011 فقد سجلت الجزائر مجموع (34) دفعات والتي تشمل جميع الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب، مستغرقة في ذلك (451) ساعة وبنسبة (72.0%) من إجمالي الريح، أما قطر المرتبة الأولى عربيا والثانية عالميا بمجموع (03) دفعات والتي تشمل جميع الإجراءات المرتبطة بدفع مختلف الرسوم والضرائب، مستغرقة في ذلك (36) ساعة وبنسبة (11.3%)

من إجمالي الربح، ثم تلتها في الترتيب على التوالي كل من (الإمارات- السعودية- عمان - الكويت-البحرين)، وبعدها نجد تونس ب(08) دفعوات، مستغرقة في ذلك (144) ساعة وبنسبة (62.8 %) من إجمالي الربح، ثم تلتها في الترتيب على التوالي كل من (المغرب- الجزائر - موريتانيا)، ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06): يمثل مؤشر دفع الضرائب في الجزائر وبعض الدول العربية

2011/2010.

البيانات	السعودية	البحرين	الإمارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
المدفوعات (ع س)	14	25	14	3	8	14	15	28	34	38
الوقت بالساعات	79	36	12	36	144	62	118	358	451	696
إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح %)	15.5	15	14.1	11.3	62.8	21.8	15.5	41.7	72.0	68.4

المصدر: بناء على تقرير ممارسة الاعمال سنة 2011 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم تتسم الجزائر بتأخر كبير في مجال مؤشر دفع الضرائب الذي يؤكد على وجود مؤسسات رديئة ومعيقة لجعلها جذابة للاستثمار الأجنبي والتي تتميز بحجم ضرائب مرتفع جدا مما يجعلها منطقة مكلفة ضريبيا - وجود عبئ ضريبي-، مقارنة مع مجموعة الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج التي تتسم بمناخ وبيئة أعمال يسودها حجم ضرائب أقل -عدم وجود عبء ضريبي- وبالتالي على صانعي القرار في الجزائر بمراجعة وتأهيل المؤسسات الضريبية سواء من حيث التشريعات والقوانين المنظمة للقطاع وطريقة عملها بغيت الوصول إلى بيئة أعمال ونوعية مؤسسات التي تعد الضرائب أهم المتغيرات المكونة لها بتوفر قدر كبير من الاحترافية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية سواء من حيث الوقت وعدد الإجراءات والوعاء الضريبي.

3. مؤشر التجارة عبر الحدود

في مجال التجارة الخارجية حققت الجزائر بالنسبة لسنة 2011 فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (08) وثائق وتصل تكلفة التصدير إلى 1248 دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (09) وثائق بتكلفة تصل إلى (1428) دولار لكل شحنة أحادية، واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا بالنسبة لسنة 2011 ، فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (04) وثائق وتصل تكلفة التصدير إلى (521) دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (05) وثائق بتكلفة تصل إلى (542) دولار لكل شحنة أحادية، ثم تليها في المرتبة الثانية السعودية، فنجد في المرتبة الثالثة تونس فلأجل إجراء عملية تصدير يتم تقديم (04) وثائق وتصل تكلفة التصدير إلى (773) دولار لكل شحنة أحادية، أما للقيام بعملية استيراد لا بد من تقديم (07) وثائق بتكلفة تصل إلى (858) دولار لكل شحنة أحادية تم تليها في الترتيب على التوالي كل من (البحرين - قطر - المغرب - عمان - الكويت - الجزائر - موريتانيا)، ويمكن تلخيص هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07): يمثل مؤشر التجارة عبر الحدود في الجزائر وبعض الدول العربية

2011/2010.

البيانات	السعودية	البحرين	الامارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد مستندات التصدير	5	5	4	5	4	9	8	7	8	11
الوقت بالأيام	13	11	7	21	13	14	17	14	17	39
تكلفة التصدير (1) (دولار لكل حاوية)	580	955	521	735	773	766	1060	700	1248	1520
عدد مستندات الاستيراد	5	6	5	7	7	9	10	10	9	11
الوقت بالأيام	17	15	7	20	17	17	19	17	23	42
تكلفة الاستيراد (1) (دولار لكل حاوية)	686	995	542	657	858	890	1217	1000	1428	1523

المصدر: بناء على تقرير ممارسة الاعمال سنة 2011 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم هناك تقارب بين الجزائر ومجموعة الدول العربية من حيث عدد المستندات واجبة التقديم والوقت المستغرق بالنسبة لعملية التصدير أو الاستيراد ولا يوجد إلا فرق بسيط لا يتجاوز (02) عدد المستندات، ولكن الملاحظ أن هناك فرق مهم من حيث كلفة التصدير والاستيراد، وبالتالي نستنتج أن منطقة الجزائر تتسم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات يسودها تكاليف مرتفعة بالنسبة للتجارة الخارجية مقارنة مع مجموع الدول العربية التي تتسم بحجم تكاليف أقل بالنسبة للتجارة الخارجية.

#### 4. مؤشر تنفيذ العقود

يدرس هذا المؤشر كيفية ومصداقية النزاعات التجارية ومدى فعالية كفاءة النظام القضائي في تنفيذ العقود والاتفاقيات بالنسبة لسنة 2011 ، في الجزائر تتراوح عدد الإجراءات في (46) إجراء، مستغرق في ذلك (630) يوم وبتكلفة تقدر ب (21.9 %) من المطالبة، أما تونس بحيث تتراوح عدد الإجراءات في (39) إجراء، مستغرق في ذلك (565) يوم وبتكلفة تقدر ب (21.8%) من المطالبة وتليها موريتانيا في المرتبة الثانية، وتصدرت قطر المرتبة الثالثة بحيث تتراوح عدد الإجراءات في (43) إجراء، مستغرق في ذلك (570) يوم وبتكلفة تقدر ب (21.6 %) ثم تليها كل من (عمان-المغرب-الكويت-البحرين-الجزائر-الإمارات-السعودية)، ويمكن تلخيص هذا المؤشر بالنسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-08): يمثل مؤشر إنفاذ العقود في الجزائر وبعض الدول العربية

2011/2010.

البيانات	السعودية	البحرين	الامارات	قطر	تونس	عمان	الكويت	المغرب	الجزائر	موريتانيا
عدد الاجراءات	43	48	49	43	39	51	50	40	46	46
الوقت بالأيام	635	635	537	570	565	598	566	615	630	370
التكلفة (من المطالبة)	27.5	14.7	26.2	21.6	21.8	13.5	18.8	25.2	21.9	23.2

المصدر: بناء على تقرير ممارسة الاعمال سنة 2011 البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

على العموم هناك تقارب بين الجزائر ومجموعة الدول العربية من حيث عدد الإجراءات والوقت المستغرق والتكلفة بالنسبة لعملية تنفيذ العقود، وبالتالي نستنتج أن الجزائر تنتم ببيئة أعمال ونوعية مؤسسات في نفس مستوى نظيراتها في الدول العربية مما يضمن وجود مؤسسات ذات نوعية مقبولة والتي تؤهلها لجعل مكانها جذاب للاستثمارات الأجنبية.

### المطلب الثاني: تحليل تطور المؤشرات الكمية لمناخ الأعمال في الجزائر

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا إما بنسبة مئوية أو بعدد الإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها، ونذكر أهمها:

#### 1. مؤشر سهولة أداء الأعمال

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استراتيجية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها، ويتكون المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال وتتمثل في (مجموعة البنك الدولي) مؤشر بدء النشاط التجاري، مؤشر استخراج تراخيص البناء، مؤشر توصيل الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنقاذ العقود، مؤشر تسوية حالات الإعسار.

الجدول رقم (02-09): يمثل تطور ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال العالمي.

2019		2018		2017		2016		2015		المؤشرات الفرعية
الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	الرتبة	القيمة	
190	100	190	100	190	100	189	100	189	100	
--	--	145	77.54	142	77.54	145	76.08	141	74.07	بدء المشروع
--	--	146	58.89	77	71.02	122	64.05	127	65.72	استخراج تراخيص البناء
--	--	120	60.56	118	60.58	130	57.56	147	59.98	الحصول على

الكهرباء										
تسجيل الممتلكات	--	--	163	43.83	162	43.83	163	43.83	157	60.67
الحصول على الائتمان	--	--	177	10	175	10	174	10	171	10
حماية المستثمرين	--	--	170	33.33	173	33.33	174	33.33	132	45
دفع الضرائب	--	--	157	54.11	155	53.99	169	45.03	176	41.63
التجارة على الحدود	--	--	181	24.15	178	24.15	176	24.15	131	64.21
تنفيذ العقود	--	--	103	55.49	102	55.49	106	55.49	120	52.89
تسوية حالات الاعسار	--	--	71	49.24	74	47.67	73	47.67	97	42.74
المؤشر العام	157	48.6	166	46.71	156	47.76	163	45.72	154	50.69

**Source:** World Bank Group, Doing Business 2015–2016–2017–2018–2019, <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>.

جاء ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال كما هو مبين في الجدول أعلاه في المرتبة 157 عالميا من بين اقتصاديات 190 دولة خلال سنة 2019 بعدما كان ترتيبها 166 عالميا خلال سنة 2018، و 156 عالميا خلال سنة 2017، وهي بالآتي من البلدان التي لم تحقق تغييرا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة<sup>1</sup>.

حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توافر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة وهي<sup>2</sup>:

- **مؤشر بدء النشاط التجاري:** يسجل هذا المؤشر التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال عند البدء في المشروع، من خلال استقراء الجدول السابق يمكن لنا القول أن الجزائر لم تشهد أي تحسن في هذا المؤشر بل بالعكس عرفت تراجعا خلال السنوات الأخيرة، يعود ذلك إلى إجراءات تأسيس المشروع الجديد والوقت المستغرق لذلك.

<sup>1</sup> بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، المرجع السابق، ص 330، 331.

<sup>2</sup> بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، المرجع السابق، ص 331، 332.

- استخراج تراخيص البناء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لبناء مستودع . ويشمل ذلك الحصول على التراخيص والتصاريح، وتقديم جميع الإشعارات المطلوبة، وطلب وتلقي جميع عمليات التفتيش، والحصول على توصيلات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر يسودها صعوبة في استخراج تراخيص البناء، خاصة من حيث تكلفة الاستخراج، ورقابة جودة البناء فيها.

- مؤشر الحصول على الكهرباء: يقيس هذا المؤشر الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة من منشأة الأعمال لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع حديث البناء، ومن خلال الجدول نجد الجزائر من الدول التي تمتاز بقلّة إجراءات الحصول على الكهرباء.

- مؤشر تسجيل الملكية: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار يتضمن أرض ومستودع معياري مسجل وخال من الخلافات العقارية بعد شرائه، ومن خلال الجدول السابق نجد أن الجزائر من الدول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، هذا من حيث إجراءات التسجيل وفترة تسجيلها.

- مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر مجموعتين من القضايا قوة أنظمة التقرير الائتماني وفعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس.

- مؤشر حماية المستثمرين الأقلية: يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين الأقلية ضد قيام أعضاء مجلس إدارات الشركات بإساءة استخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية بالإضافة إلى حقوق المساهمين، وضمانات الحكومة ومتطلبات الشفافية للشركات التي تقلل من خطر التعرض للإساءة .

- مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها أو سحبها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئا إداريا في دفع الضرائب - .التجارة عبر الحدود: يقيس هذا المؤشر السلع المتبادلة تجاريا، وتضم كل من عمليات الاستيراد والتصدير، المدة الزمنية المستغرقة وكذا تكلفة كل منهما.

- إنفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري من خلال محكمة الدرجة الأولى المحلية.

- تسوية حالات الإعسار: يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم.

وإجمالاً فإن تقرير البنك الدولي عن مناخ الأعمال في الجزائر وصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين، بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلاً عن كثرة الإجراءات والتدابير وتعددتها، زيادة على ثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها.

### 2. مؤشرات الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية عدة مؤشرات متعلقة بانتشار الفساد وهي مؤشر الفساد الكلي GCB، مؤشر دافعي الرشاوى BPI ومؤشر مدركات الفساد CPI الذي يعتبر أهمها، حيث تصدره منظمة الشفافية الدولية منذ 1995 سنوياً لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، ويشير المؤشر إلى التصورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي شملها المؤشر، والذي ينطوي تحديداً على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (الأكثر فساداً) وبين 100 (الأكثر نزاهة)، وفي آخر تقرير له ضم 180 دولة ومنطقة<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى واقع الجزائر في محاربة الفساد نجد أنها مازالت مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، هذا ما يعني أن النظام العام في الجزائر يقصي المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات.

<sup>1</sup> بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، المرجع السابق، ص 334.

والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية

الدولية خلال الفترة 2007-2018.

الجدول رقم (02-10): يمثل تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2007-

2018.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	3	3.2 من	2.8 من	2.9 من	2.9 من	34 من	36 من	36 من	36 من	34 من	33 من	35 من
التغير	--	6.67	12.5-	3.57	0.15	17.07	5.88	00.0	00.0	5.56-	2.94-	6.06
الترتيب	99	92	111	105	112	105	94	100	88	108	112	105
ع الدول	180	180	180	178	183	176	183	175	168	176	180	180

Source: corruption perceptions index 2018At : <http://www.transparency.org/cpi2018>

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تطورا كبيرا، إذ تراوحت قيمته بين 30 و36 خلال السنوات 2007 و2018، ما يدل على أن الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب في التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، والذي يتم فيه استقصاء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة أنشطة الأعمال في دولة ما، فإن الفساد يعتبر ثالث أكبر عقبة من حيث الأهمية، ففي سنة 2007 حصلت على درجة سيئة قدرت ب3 من 10 درجات محتلة بذلك المرتبة 99 عالميا من أصل 180 دولة، بعدها عرفت في السنة الموالية تحسنا طفيفا في الدرجة 2.3 محتلة بذلك المرتبة 92 عالميا، لكن سرعان ما تراجعت لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال سنوات الدراسة ب8.2 و9.2 خلال السنوات 2009-2010 و2011 وعلى أثرها رتبت في البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على درجة أقل من 3).

وابتداء من سنة 2012 تغيرت درجة المؤشر لتصبح 100 درجة عوض 10 درجات، وبقيت الجزائر تتحصل على 34 و36 درجة من أصل 100 درجة، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر في سنة 2018 (105 عالميا من أصل 180 بمعدل 35 نقطة من أصل

(100)، مقارنة بسنة 2017 (112عالميا من أصل 180 دولة أي بمعدل 33نقطة)، إلا أنها تبقى ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية والنزاهة راجع لعمليات اختلاس وب المال العام، الرشاوى وسوء استغلال الوظيفة، ما أعطى صورة سيئة عن الجزائر وعن مناخ أعمالها بأنه مناخ طارد للاستثمارات.

### خلاصة الفصل

في ظل التحولات والتقلبات الحاصلة في الاقتصاد الدولي وازدياد حدة المنافسة والصراع التجاري العالمي، وجب على الدول التسارع في تحسين مناخ أعمالها عن طريق حزمة من التغييرات والإصلاحات تمس نقاط الضعف في مختلف المجالات، والجزائر تعتبر من بين الدول التي عانت ومازلت تعاني من تفشي عدة ظواهر سلبية ما أثر على مناخ الأعمال لديها بصفة خاصة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، رغم الجهودات التي تقوم الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الأعمال، إلا أن كثرة هاته المشاكل وعدم القدرة على السيطرة عليها أدى إلى تدهور بيئة الأعمال في الجزائر وذلك من خلال ظهورها في مراتب ضعيفة في العديد من التقارير، وذلك ما يفسر نقص الاستثمار فيها خاصة الأجنبي هذا راجع إلى الخلفية الترتيبية التي تظهر بها الجزائر في هذه التقارير، لذا على الدولة الاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة والسعي لتحسين بيئة الأعمال فيها من خلال تعديل العديد من الجوانب التي تتعلق بالاستثمار واستقطابه.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة وبعد الالمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بدراسة تحليلية لبيئة الأعمال في الجزائر، والتي شملت التطرق لمجموعة المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى تطور بيئة الأعمال في الجزائر ومقارنة مكانتها بين دول مختلفة من العالم، وقد تم في نهاية هذه الدراسة التوصل إلى العديد من النتائج نذكر منها:

- تعتبر بيئة الأعمال الحيز الذي يضم مختلف التدابير القانونية والادارية وحتى السياسية، إضافة إلى مختلف البنى التحتية التي يحتاجها الأفراد والمؤسسات للقيام بالأعمال المختلفة لتوفير العمل والمال وتحكم في سلوكهم المختلف.

- إن بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تتصف بعدة خصائص، يجب على المؤسسات التي تسعى لممارسة الأعمال أن تأخذها في حساباتها عند دراسة هذه البيئة من هذه الخصائص التعدد، التعقد، الارتباط ويوجد ارتباط قوي بين متغيرات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات، والاستمرارية.

- لا شك أن وجود بيئة عمل مثالية ومشجعة للعمل تعتبر مقوما أساسيا لنجاح أي مؤسسة في القرن الحادي والعشرين، لذلك تكمن أهميتها في القدرة على بناء ميزة تنافسية اما أن تكون طرفا فاعلا في عالم الأعمال المنفتح واما ستعاني المؤسسة كثيرا، فقد اصبحت التنافسية من اهم التحديات التي تواجه أي ادارة في القرن الحادي والعشرين في ظل الانفتاح العالمي، الاستثمار الأعظم هو الاستثمار في البشر، زيادات العائد المادي للشركة حيث أثبتت العديد من الدراسات العالمية وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين العائد المادي للشركات ومدى الرضى الوظيفي لموظفيها، بيئة العمل هي مرآة الشركة الحقيقية، رفع الإنتاجية وتحسين الجودة وبعد مشاركة الموظفين في صناعة القرار وما يؤديه من رفع الإنتاجية وتحسين الجودة.

- خضعت الجزائر كغيرها من الدول التي شملها المسح من طرف الهيآت الدولية المتخصصة بتغطية لأهم عناصر ومكونات بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات (مؤشر

التنافسية العالمية- مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر تقويم المخاطر القطرية -مؤشر ممارسة الأعمال )، كما يجب عليها أن تعطي أهمية لترتيبها في هذه التقارير، وما تحمله هذه المرتبة من تقييم لنوعية وفعالية الإصلاحات السياسات والاقتصادية على الخصوص ومختلف الإصلاحات الأخرى على العموم و بالتالي إعطاء ملامح لبيئة أعمال ونوعية مؤسسات جيدة.

- يلاحظ على اقتصاد الجزائر من خلال تقييم معايير و مؤشرات قياس بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات تراوحها بين احتلال مراتب متأخرة أحيانا ومراتب وسطية أحيانا أخرى ولا نجدها تتقدم إلا على الدول المتواضعة الإمكانيات مع وجود نقاط قوة في بعض المؤشرات التي تجعلها تتفوق على مجموعة من الدول العربية في بعض الحالات والتي يجب استغلالها على أحسن وجه خاصة مع ما يتمتع به اقتصادها من إمكانيات.

- مرتبة الجزائر الحالية في ترتيب بيئة العمل بها وسطية أو ضعيفة توجي بعدم اهتمام أصحاب القرار بموضوع بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كأحد محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر وما تحمله من أهمية بالغة بحيث يجب أن تكون في طليعة الأولويات هو تحسين الفرص والحوافز أمام الشركات والمؤسسات الاقتصادية بكافة أنواعها مع تخفيض التكاليف غير المبررة والتي تشكل نوع من العراقيل والعوائق التي تحول دون توفير مناخ وبيئة أعمال متميزة وملائمة وهذا بتبني إصلاحات نوعية وهيكلية لمكونات عناصر بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات والعمل على إنشاء مؤسسات قوية توكل لها إدارة العملية الاستثمارية باحترافية واستقرار مع استغلال نقاط قوة منطقتها الجغرافية وبالتالي الحصول على منطقة تتوفر على بيئة أعمال جذابة وملائمة على جميع المقاييس مما يزيد من قوتها الاقتصادية والسياسية والتفاوضية مع العالم الخارجي.

- يتم تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات تساعد في اتخاذ القرار لتهيئة عدد من المؤشرات تساعد في معرفة الوضع التنافسي لكل دولة وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية الدولية، مؤشر سهولة أداء الأعمال ومؤشر مدركات الفساد.

– تعد الحرية الاقتصادية من العوامل ذات الأهمية التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط والاستراتيجيات في دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري، نظرا للدور الذي تتمتع به في تحفيز النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، رغم التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري، إلا أن ذلك لم ينعكس على وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري، بل بقيت في ذيل الترتيب متأخرة عن الدول المجاورة كتونس والمغرب، على الرغم من امتلاكها لإمكانيات بشرية ومادية معتبرة، يرجع ذلك لكثرة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، خاصة في مجال الاستثمار، القطاع المالي، إدارة شؤون الملكية ووجود الفساد فيها، أما عن باقي العوامل فتدخل الدولة بدرجة متوسطة.

– ضعف عوامل ابتكار التطور التكنولوجي، وضعف كل من مستوى التعليم العالي والتدريب، كفاءة الأسواق، ومدى القدرة على الاستفادة من التطور التقني ومدى اتساع السوق.

### التوصيات:

لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر لجذب العديد من الاستثمارات المختلفة وجب محاربة الأسباب التي أدت لنقص هذه الاستثمارات وذلك من خلال قيامها بـ:

– محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية، بناء على إقرار مجموعة من الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي تحد من تعسف أصحاب النفوذ والأموال، واستحوادهم على الفرص والتسهيلات، والتطاول على الحقوق العامة والخاصة، وهذا ما يبنى على إصلاح العدالة، والقيم ونظم التعليم والتربية.

– العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وتأمين المواقع الاستثمارية، وحمايته من كافة الأخطار الناتجة عن انعدام الأمن وتدهور الخدمات الصحية والغذائية والراحة والأمان.

– العمل على استقرار الأسعار وعدم السماح بارتفاعها، كما يجب تبني استراتيجية مبنية على رؤية واضحة والعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وخاصة فيما يتعلق

بالتحكم في معدلات التضخم وكبح جموحه، من تحدد التوجه العام للدولة وفي كل القطاعات.

- العمل على الحد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية المعرقلة للاستثمارات، بغرض تسهيل عملية انطلاق المشاريع، وتسجيل الملكية ومختلف الإجراءات التي تعرقل عملية الاستثمار، بالإضافة إلى تسهيل عملية الحصول على العقار، والتمويل اللازم، وإصلاح المؤسسات المالية وتكييف منظوماتها التشريعية حسب متطلبات كل قطاع، بالإضافة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير وعلى رأسها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

بناء على الدراسة التي قمنا بها والتي بنيت على تحليل بيئة الأعمال في الجزائر، يتضح أن مكانة بيئة الأعمال في الجزائر في تدهور مستمر رغم الإصلاحات التي تشهدها مختلف القطاعات في الجزائر إلا أنها لم تستوفي شروط بيئة الأعمال التي تجذب الاستثمار إليها بشتى الأنواع، وأنه لا يمكن تطوير وتعزيز تنافسية الاستثمار في الجزائر من دون اعتماد إصلاحات شاملة وعامة حديثة ومتطورة ومتجددة لجميع القطاعات، وذلك بالنظر إلى ارتباط بمختلف الأنشطة الاقتصادية وتداخل أبعاده مع القطاعات الأخرى للنهوض به وتطويره لأنه يعتبر أساس بيئة الأعمال، ولهذا يجب إدراج أهداف وخطط لتنمية هذا القطاع ضمن استراتيجية وطنية تراعي تحسين وإصلاح بيئة الأعمال من كل الجوانب.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د.س.
- حسين حريم، إدارة المنظمات منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003 .
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، معهد التنمية الإدارية، سويسرا، 2004.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- بختة فرحات، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية (دراسة حالة الاقتصاد الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010/2009.
- فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

ثالثاً: المقالات والملتقيات:

- بكطاش فتيحة، بوعزارة أحلام، تحليل تطور مؤشرات بيئة أداء الأعمال في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 05، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020.
- بلقاسم أحمد، بيئة الأعمال ونوعية المؤسسات كمحدد لجاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم الجزائر، 2011.

- حسن محمد الرفاعي، أركان بيئة الأعمال المساهمة في تنمية العالم الاسلامي، المؤتمر الدولي للتنمية (التنمية المستدامة في العالم الاسلامي في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الأزهر، مصر، 2007.
- مغربي السعيد، بيئة العمل في المنظمات (دراسة تحليلية)، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسيمسليت الجزائر، 2022.
- منى خالد عكر، أهمية بيئة العمل في تحقيق الابداع الوظيفي، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 11، 2020.

### رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Bertrand Billon et Redha Gouia , Oinvestissement direct étrangers et développement industriel méditerranéen , Economica, Paris, 1996.
- Charles Albert michalet, La séduction des nations ou comment attirer les investissements, economica, paris, 1999.